



كلمة مریم رجوی في ثاني يوم من التجمع العالمي لإيران الحرة 2024

مهادنة الملالي خيانة للحرية والسلام والعدالة وحقوق الإنسان

30 يونيو 2024

أيها المواطنين!

أيها السادة والمشرعون المحترمون

في ثاني يوم من تجمع إيران الحرة، أحييكم جميعاً.

يتزامن هذا التجمع مع الانتصار الكبير الذي حققه الشعب الإيراني والمقاومة الإيرانية في مقاطعة

مسرحية «انتخابات» الديكتاتورية الدينية من قبل 88 بالمائة من الناخبين المؤهلين.

وهذا يجسد عزم الشعب والمقاومة الإيرانية لإسقاط نظام الملالي وتحرير إيران.

في غياب جماهير الشعب، عندما لم تعط الانتخابات المتلاعب بها للنظام النتيجة في الجولة الأولى

وتنتقل إلى الجولة الثانية، فهذا يدل بوضوح على التشتت والتفرق والتشقق في داخل النظام

وعصباته المتنوعة.

ما تكشف وثبت لحد الآن هو أن جدران حماية النظام قد تصدعت وتعرضت لشقوق مختلفة.

ليست نتيجة الجولة الثانية للشعب الإيراني، غامضة ومعقدة.

تقول غالبية الشعب إن خامنئي وبهندسته المألوفة المتمثلة في أعمال التزوير الضخمة وغرفة

الأشباح الموجودة في وزارة الداخلية المسماة غرفة فرز الأصوات، سيخرج الحرسي جليلي ممثله السابق

في المفاوضات النووية وعضو المجلس الأعلى لأمن النظام من الصناديق.

ولو انه ليس فرقاً بين هذا وذاك وأن العزوف عما يقرره خامنئي ويريده هو الخط الأحمر بالنسبة للرجل

الثاني كما أكد ذلك نفسه بصراحة.

طبيعة الاسترضاء الكارثية

لكن في مواجهة انتفاضة الشعب الإيراني، التي تمضي إلى الأمام والتي تعمل في محورها مقاومة

منظمة وتتجه نحو تغيير سياسي واجتماعي كبير، جعل خامنئي من القمع والحرب وسيلة لحماية

نظامه البالغي؛ هذا من جانب، ومن جانب آخر، يعتمد على مساعدة وحماية سياسة الاسترضاء والمهادنة.

وعندما نتحدث عن سياسة الاسترضاء، نستذكر التجربة التاريخية للسياسة الأوروبية مع ألمانيا النازية. ومع أن الاتجاه الحالي وخصائص الفاشية الدينية الحاكمة في إيران تختلف اختلافا كبيرا عن وضع الحرب العالمية الثانية في أوروبا، لكن الطبيعة الكارثية للاسترضاء لم تتغير. والكارثة هنا تعني تمهيد الطريق للقوى الشيطانية في التاريخ. وهذا معناه طعن للحرية والسلام والعدالة والمقاومة وحقوق الإنسان.

لقد شهدنا خلال العام الماضي استمرار سياسة منح الحكومات الغربية الأتوات لنظام الملالي. في حين أن هذا النظام يأخذ ضحايا كل يوم داخل إيران وخارجها بممارسة القمع وإثارة الحروب والإرهاب.

قبل 15 يوما، عندما قامت الحكومة السويدية بعقد صفقة مع طهران الملالي وأعادت إليها سفاحاً متورطاً في مجزرة سجن جوهردشت عام 1988، والذي حكم عليه بالسجن في محكمة ستوكهولم مدى الحياة، أصبح هذا الموضوع القضية الرئيسية لدعاية صاحبة للنظام وتفاخر بـ «الانتصار» على مجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية وحركة المقاضاة.

في 15 نوفمبر 2019، وبعد أربعة أو خمسة أيام من اعتقال هذا الجلاد، كانت لجنة الأمن ومكافحة الإرهاب التابعة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية قد أوضحت من خلال عرض تسجيل صوتي لرئيس هذا الجلاد، كبير السفاحين «مقيسه ئي» والملا «رازيني» رئيس منظمة القضاء العامة للقوات المسلحة التابعة لخميني في فترة ارتكاب مجزرة عام 1988، أن هؤلاء كانوا على علم بزيارة حميد نوري إلى السويد. حتى أن مقيسه ئي طلب منه ألا يذهب، لأنهم كانوا يخططون لاستدراجه واعتقاله هناك.

كان هدف وزارة مخابرات النظام مواجهة حركة المقاضاة، وهي نفس الحركة التي أعطتها المقاومة الإيرانية الأولوية قبل ذلك بثلاث سنوات وثلاثة أشهر، أي منذ صيف عام 2016، في نفس الوقت الذي تم فيه نقل أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من العراق إلى ألبانيا، والتي وصفها عملاء المخابرات بأنها عديمة الجدوى. ومع ذلك، عندما تصاعد الوضع، حاول النظام تحطيم حركة مقاضاة المتورطين في مجزرة عام 1988 حيث 90٪ من القتلى كانوا من المجاهدين، وذلك في «عملية معقدة متعددة الأوجه» ضد المقاومة.

في ذلك الشريط الصوتي، قال مقيسه ئي إن الشرطة والمخابرات والمحاكم في السويد كانت على علم بالفعل بالقضايا والوضع وزيارات الجلاد [حميد نوري] لهذا البلد.

ولم تتوقع مخابرات الملالي أن تكون المقاومة قادرة على نشر صوت واعترافات مقيسه ئي ورازيني في غضون أيام قليلة. كما أنها لم تتخيل أنه بفضل 26 شهرا من صمود أنصار المقاومة ونقل المحكمة إلى ألبانيا، سيتغير المسار وسيتحول الوضع لصالح المقاومة والعدالة، ويصدر حكم مدى الحياة على هذا السفاح. لقد رتب النظام الأمور بحيث إذا تم إطلاق سراح الجلاد، فإنه سيلقي باللوم على المقاومة. الآن دعوني أقول لمن هربوا الجلاد: ايها السادة! يمكنكم أن تدوسوا على دماء الضحايا وأبطال المجزرة الثابتين على مواقفهم، بعد كل المحاكمات والمقاضاة والشهادات وكل أنواع الخبراء، وتعفو وتسمحوا للجلاد، لكن الشعب الإيراني لن يغفر ولا ينسى.

والمسألة الرئيسية تظل العدالة ومحكمة السفاحين وفقا للمعايير الدولية. والمسألة الرئيسية هي محاكمة خامنئي وقادة نظام الإعدامات والمجازر وأعضاء لجان الموت، إما في إيران حرة أو في محاكم دولية.

ديمقراطية الرهائن

شهد الجميع السباق من كل من السويد وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة لتقديم الحوافز لنظام القتل والإعدام. وهذا المنحى يؤثر بشدة في ازدهار سوق خطف الرهائن من قبل الملالي؟ هذه الأعمال التي بدأت في عهدي خميني وخامنئي قبل 45 عاما تستمر حتى الآن ولا نهاية لها. لأن المنظرين في النظام يرون أنها تمثل نوعاً جديداً من القوة أكبر من القوة الاقتصادية والتقنية والعسكرية. لقد أصبحت الحكومات الغربية زبائن منتظمين لهذا النوع الجديد من الأسواق، ووفقاً لمسعود رجوي زعيم المقاومة الإيرانية، فقد انخفضت علاقاتها مع الملالي إلى مستوى "ديمقراطية الرهائن".

الرهينة الدائم والضحية الدائم هو الشعب الإيراني وحقوق الإنسان وملاك الحرية. ومن هنا يتجاوزون كل الحدود في تقديم إسعاف لديكتاتورية وحشية، ويبيعون المعدات والبرمجيات لقامعي انتفاضات الشعب الإيراني؟

ماذا يجب أن يقال عن تجنيد لوبيات وأنصار النظام في بعض الوزارات الغربية؟ بماذا وكيف صنعت الطائرات الحربية بدون طيار والمسيرات في هذا النظام؟ مدهش أن محرقاتها مصنوعة من شركات نمساوية وكندية، ووفقاً لأعضاء الكونغرس الأمريكي، فإن 75 في المائة على الأقل من أجزائها مستوردة من السوق الأمريكية، وقد تعاونت 10 جامعات بريطانية على الأقل في الأبحاث اللازمة لها.

لقد قلت في السابق إن تقديم تنازلات للملاي يأتي في إطار دعم معتدلين وهميين! الآن قولوا لنا، من أجل تعزيز أي تيار يتم إطلاق سراح الدبلوماسي الإرهابي ناقل القنبلة وسفاح المجزرة في سجن جوهردشت؟

في وقت من الأوقات، قلت إنكم تعملون على إصلاح الفاشية الدينية! الآن بعد أن دخلت في صفقة مع الحرس حامل الصواريخ، قولوا من قام بإصلاح من؟!

خلال العقود الأربعة الماضية، في كل مرة قدم فيها السياسيون الغربيون تنازلات للملاي، حصلوا بلا شك على بعض الفوائد التجارية أو الدبلوماسية في المقابل. ولكن عندما توضع هذه القرارات في ميزان حكم التاريخ، يصبح من الواضح أن هذه السياسة كانت قائمة على قصر النظر والمصالح العابرة، وقد ألحقت أضراراً جسيمة بالشعب الإيراني وشعوب الشرق الأوسط والسلام والأمن في العالم.

قبل سبعة عشر عاماً، وصف رئيس المحكمة العليا في المملكة المتحدة، في حكمه النهائي بشأن إلغاء صفة الإرهاب بمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، بأنها "غير عقلانية". وهذه التسمية استخدمتها الحكومة البريطانية لكسب قلوب الملاي. توصيف المحكمة البريطانية ينطبق على جميع جوانب سياسة الاسترضاء:

في الواقع، هل كان الانقلاب ضد الحكومة الوطنية للدكتور مصدق عقلاي؟ فقد مهد ذلك الطريق لقمع دام 25 عاماً ثم لنزول وحش تجسّد في خميني، مما أضر بشدة بالسلام في الشرق الأوسط، وأسفر عن سقوط ملايين الضحايا وملايين النازحين.

ألم يكن تصنيف مجاهدي خلق كإرهابيين بطلب من الديكتاتورية الدينية في إيران كتقديم أتوة للملاي؟

وقد رأينا أن المحاكم في لوكسمبورغ ولندن وواشنطن وباريس وبرن وبرلين أعلنت عدة مرات أنها باطلة.

ألم يكن قصف مقرات مجاهدي خلق الإيرانية في العراق في مصلحة الملاي؟ في الواقع، أليس هؤلاء الوكلاء للنظام الإيراني، الذين اجتاحتهم المنطقة بأسرها، نتاج سياسة الاسترضاء؟ لو لم تكن نتيجة ذلك، إذن ما هذا؟

الحلقة المفرغة لأربعة عقود من سياسة الاسترضاء

في عام 2002، كشفت المقاومة الإيرانية عن المواقع النووية السرية للنظام. لقد كان منعطفاً استثنائياً مهد الطريق لإنهاء برنامج النظام لصنع القنابل. ومع ذلك، قدمت الحكومات

الغربية تنازلات متكررة أعطت النظام فرصة كافية للاقتراب قدر الإمكان من صنع القنبلة. قضية أخرى هي قوات حرس نظام خامنئي. تدرك جميع الحكومات جيدا الدور الشرير الذي يلعبه حرس نظام الملالي: لكن السؤال المطروح، لماذا يتأخر الاتحاد الأوروبي في وصف هذا الوحش بالإرهابي؟ لماذا قدّمت الولايات المتحدة 6 مليارات دولار من أصول الشعب الإيراني إلى النظام؟ لماذا، خفّفت الولايات المتحدة قيود العقوبات النفطية ووضعت أكثر من 100 مليار دولار في جيب النظام حسبما قال وزير "الإصلاح" السابق لخارجية النظام، قبل بضعة أيام؟ لماذا تنصح الولايات المتحدة بريطانيا بعدم وضع حرس النظام الإيراني على قائمة الإرهاب وتنصح أوروبا بالتساهل مع البرنامج النووي وبناء قنبلة ذرية في إيران؟ لماذا؟

ما هي استراتيجية هؤلاء السادة المهادنين؟ كتبت إحدى الصحف الأمريكية: "هذه الاستراتيجية، لو كانت جديرة بهذه التسمية، هي السماح لطهران بمفاقمة الوضع وتوتيره وتشديده، ومن ثم الاسترضاء والمساومة والمهادنة!" نعم، هذه هي الحلقة المفرغة التي استمرت لأربعة عقود من سياسة الاسترضاء التي ينتهجها الغرب مع الفاشية الدينية والتي يجب وضع نقطة نهاية لها.

الحل لمعالجة معضل الاستبداد الديني

والسؤال هو، ألم يكن لتاريخ هذه المنطقة أي سبيل آخر غير المرور عبر هذه الهاوية الدموية النارية؟ ألم تكن هناك طريقة آخر تمنح شعوبنا الحرية والسلام؟ ألا يوجد حل لمنع سفك الدماء والتدمير الذي يمارسه الاستبداد الديني؟ الجواب هو: نعم هناك طريقة وحل لمعالجة ذلك.

لقد طرح الشعب الإيراني البديل والحل التالي:

إيران حرة بدون تعذيب وإعدام، جمهورية ديمقراطية بفصل الدين عن الدولة، والمساواة بين الرجل والمرأة، والحكم الذاتي للقوميات المضطهدة.

وفي عام 2006 قدمنا خطة المقاومة الإيرانية ذات 10 نقاط لإيران حرة وقلنا:

لا لولاية الفقيه. نعم لحكم الشعب في جمهورية تعددية بأصوات حرة للشعب. حرية التعبير وحرية الأحزاب وحرية التجمع وحرية الصحافة وحرية الفضاء السيبراني.

تفكيك قوات الحرس، وقوة القدس الإرهابية، وشبيحة النظام، وقوة الباسيج، ووزارة المخابرات، ومجلس الثورة الثقافية، وجميع الدوريات والمؤسسات القمعية في المدن والقرى وفي المدارس والجامعات والدوائر والمصانع.

ضمان الحريات والحقوق الفردية والاجتماعية وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحلّ أجهزة الرقابة وتفتيش المعتقادات، ومقاواة المسؤولين عن مجزرة السجناء السياسيين، وحظر التعذيب وإلغاء عقوبة الإعدام.

الفصل بين الدين والحكومة وحرية الأديان والمذاهب. المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومشاركة المرأة المتساوية مع الرجل في القيادة السياسية. وإلغاء جميع أشكال التمييز، والحق في حرية اختيار الملابس، والزواج، والطلاق، والتعليم والعمل. وحظر استغلال المرأة تحت أي ذريعة.

6. استقلال السلطة القضائية ونظام قضاء مستقل، وفقاً للمعايير الدولية القائمة على مبدأ البراءة، والحق في الدفاع، والحق في المقاضاة، والحق في التمتع بمحاكمة علنية، والاستقلال الكامل للقضاة. وإلغاء قوانين نظام الملالي «الشرعية» ومحاكم الثورة الإسلامية.

الحكم الذاتي ورفع الاضطهاد المزدوج عن القوميات والإثنيات الإيرانية على غرار مشروع المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية لمشروع الحكم الذاتي لكردستان إيران. العدالة وتكافؤ الفرص في التوظيف والأعمال والتجارة والسوق الحرّ لجميع الإيرانيين. إحقاق حقوق العمال والفلاحين والممرضين والممرضات والموظفين والتربويين والمتقاعدين. حماية وإحياء البيئة التي تدمرت في حكم الملالي. إيران غير نووية خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق السلام والتعايش والتعاون الاقليمي والدولي.

أيها الأصدقاء الأعزاء!

باسم الشعب الإيراني، الذي ضاق أبناؤه ذرعا من الفقر والقمع، وهم متعطشون للحرية والديمقراطية، نصرخ: توقفوا عن النفاق والنفعية بهدف الحفاظ على الديكتاتورية الدينية! توقفوا عن عرقلة استراتيجية التغيير الديمقراطي! دعوا شعبنا المضطهد يقرّر مصيره وحرّيته بنفسه. شعبنا ومقاومتنا لم يطلبوا ولا يريدون أن يتدخل أي طرف في العالم من أجل تغيير النظام في إيران. وبحسب مسعود رجوي زعيم المقاومة الإيرانية “يكفي لإسقاط النظام، الشعب البطل مع أبناؤه

المطالبين بالحرية”.

لذلك ندعو الحكومات الغربية إلى الوفاء بمسؤولياتها الدولية المتعلقة في مواجهة أهم تهديد للسلام والأمن العالميين.

أعلنت غالبية 34 مجلسا تشريعيا وأكثر من 4000 نائب منتخب لشعوب الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبعض دول أمريكا اللاتينية وأوروبا والدول العربية والأفريقية، بالإضافة إلى العديد من الشخصيات الدولية وقادة العالم السابقين، دعمهم الثابت للمقاومة الإيرانية.

وأخص مطالب المقاومة الإيرانية بالآتي:

أدرجوا قوات الحرس ووزارة مخابرات الملالي على قائمة الإرهاب واطردوا عملاءهم ومرتزقتهم من بلدانكم.

أعلنوا موافقتكم على تشكيل محكمة دولية لمحاكمة قادة نظام الإعدامات والمجازر. أدينوا هروب خامنئي إلى الأمام وقضاء نظام الجلادين لمحاكمة 104 من أعضاء المجاهدين والمقاومة الإيرانية غيابيا.

قوموا بتفعيل آلية الزناد في الوقت القصير المتبقي من القرار 2231!

اعتبروا النظام تهديدا ملحا للسلام والأمن العالميين بموجب الفصل 7 من ميثاق الأمم المتحدة. وأخيرا، اعترفوا بنضال الشعب الإيراني لإسقاط النظام ومعرفة شباب الانتفاضة ضد قوات الحرس ومخابرات الملالي.